

الاتجاه نحو حقوق الإنسان وعلاقته بسلوك العنف لدى

طلاب المرحلة الثانوية في تعز

د. أحمد الاميري*

مشكلة البحث وأهميته:

نشرت إحدى هيئات الأمم المتحدة تقريراً يصف دول العالم وموقفها من حقوق الإنسان وترتبت الدول في ثلاث مجموعات متقدمة ومتوسطة ومتأخرة. وما يؤسف له أن أياً من الدول العربية لم يندرج ضمن الدول المتقدمة. واحتلت دولتان عربيتان المجموعة المتوسطة في حين أن سبع دول احتلت المجموعة المتأخرة وبدرجة صفر. كما نشرت دراسات مهمة عن مؤسسة (بلوم) عن اثنتي عشر دولة الأسوأ في مجال حقوق الإنسان في العالم كان منها ثلاث دول عربية. وجاء في تقرير رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في العالم العربي أن أوضاع حقوق الإنسان العربي أكثر مأساوية. (طفة، ٢٠٠٢، ١٠-٨٦). وتعكس التقارير السنوية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان واقعاً مؤلماً للانتهاكات المنظمة في بعض البلدان العربية. (عوض، ٢٠٠٤، ٨٥).

كما أن التقرير السنوي لمجلة المستقبل العربي يؤكد وجود انتهاكات لحقوق الإنسان في البلدان العربية تمثلت في - انتهاك حق الحياة، وتشريد الآلاف من البشر، والاعتقالات، ممارسة أنواع التعذيب - (زبارة، ٢٠٠٤، ١٥٢). ويظل الإنسان هو أعلى ما في الوجود وهو الثروة الحقيقية لأي مجتمع ومن أجله تبذل كل الجهود التي تضمن أن يعيش عيشة كريمة ومحترمة تضمن له كل الحقوق والامتيازات (جميل، ٢٠٠١، ٨١). ولذا شهد العصر الحالي اهتماماً كبيراً بحقوق الإنسان - أكثر من أي وقت سبق - من قبل الهيئات والمنظمات والجمعيات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي أخذت على نفسها الاهتمام بحقوق الإنسان. تمثل ذلك في عقد المؤتمرات الدولية والندوات والورش والأبحاث فضلاً عن القيام بتأسيس الجمعيات والمنظمات التي تهتم بقضايا حقوق الإنسان. وبدأت محاولات عديدة في كثير من البلدان لإدخال فقرات من حقوق الإنسان إلى دساتيرها بل استحدثت بعض الدول وزارات تهتم بحقوق الإنسان وهناك دول بدأت تتبنى تعليم حقوق الإنسان في المدارس والجامعات. ولقد أصبح احترام حقوق الإنسان والحفاظ عليها قضية هامة وحساسة ومقياس حقيقي لتوجيه أي دين أو فكر أو ثقافة كما انه معيار لقياس مدى تقدم ورفي الدول. فالإنسان سيد المخلوقات وبدونه لا يكون للحياة معنى. (عباش، ٢٠٠١، ص ٣٩٣). (عليجات، ٢٠١، ص ١٠٥). (العشماوي، ٢٠٠٤، ٩٤٧).

إن موقف وممارسات وسياسات الحكومات تجاه حقوق الإنسان المختلفة لم يعد شأنها داخلياً يخص حكومة الدولة وحدها بل أصبح شأنها عالمياً ازداد الاهتمام به خاصة وان القوى والاتجاهات والتيارات

* أستاذ الإرشاد النفسي المشارك - كلية التربية - جامعة تعز

السياسية والدينية والعلمانية في أنحاء العالم ترفع شعار حقوق الإنسان وإن كان ذلك لإغراض وغايات مختلفة ومتباينة أحياناً. (سلامة، ٢٠٠٧، ١٣١).

تعد ظاهرة العنف من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات عبر التاريخ البشري، فهي قديمة قدم تاريخ الإنسانية . فمنذ بداية الحياة بدأت ظاهرة العنف البشري في أوسع صورها يوم قتل قابيل أخاه هابيل قال تعالى يصف هذه الظاهرة (واتلوا عليهم نبأ ابني آدم إذ قريا قريباً فتقبل من أحدهم ولم يتقبل من الآخر قال لا فتلنك قال إنما يتقبل الله من المحسنين.) (المائدة، أية ٢٧). إنها صورة بشعة صورة عنف وقتل وإفساد وكانت البداية فاصح الإنسان يشرع لنفسه العنف ويبحث عن مبررات لممارسته كي يصل إلى تحقيق أهدافه بغض النظر عن شرعية أهدافه.

لقد انتشر العنف وازداد حدة حتى أصبح ظاهرة اجتماعية تشكل إحدى المشكلات البارزة في المجتمع المعاصر في مختلف أنحاء العالم (الغرايبة، ٢٠٠٧، ٩٣).

لقد أصبح العنف سمة مرتبطة بالإنسان وهذا ما أكده (أنتوني ستوتز) في كتابه العدوان البشري عندما قال (الحقيقة المؤسفة هي أننا كبشر نمثل الأكثر وحشية والأقل رحمة بين سائر المخلوقات التي تعيش فوق الأرض). (حسن، ٢٠٠٣، ص٢٩). وملازماً للوجود الإنساني في كل المجتمعات حيث تشير الإحصائيات إلى أن الإنسانية قد شهدت خلال خمسة آلاف وخمسمائة سنة أربعة عشر ألف حرب ذهب ضحيتها كمأ هائلاً من البشر. فضلاً عن كميات مادية هائلة لتصنيع أدوات القتل والتدمير كشر هدية تهديها الحكومات لشعوبها. (وظفة، ٢٠٠١، ص٥٠).

ومنذ العام (١٩٤٥-١٩٩٢م) نشبت (١٤٩) حرباً قتل فيها أكثر من (٢٣) مليون شخص (الهييتي، ٢٠٠٣، ص١٣٢). كما تشر الإحصائيات في كثير من دول العالم أن العنف انتشر على نطاق واسع وزادت حدته وأصبح يمثل مشكلة حقيقية في المجتمعات المعاصرة. ففي أمريكا فاق عدد ضحايا العنف ضحايا الحروب والمجاعات والكوارث الطبيعية. (لطفى، ٢٠٠١، ص٣). ففي عام (١٩٩٢م) قتل خمسون ألف شخص نتيجة العنف المتبادل. (العقاد، ٢٠٠١، ص٩٦). وفي نفس العام هزت المجتمع الإنجليزي حوادث قتل لم يسبق لها مثيل. (شحاته، ٢٠٠٤، ص١٢٩). وفي اليابان أطلق بوذي غاز الأعصاب في شبكة الأنفاق ملحقاً بأضراراً بعدد (٥٥٠٠) شخص. (كاكو، ٢٠٠١، ص٣٣٣). لقد شهد القرن الماضي كثيراً من المآسي والويلات ودمار لا مثيل له وجرائم الإبادة الجماعية وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ولم يسلم من ويلاتها وشرورها جميع فئات البشر. (تريندادي، ١٩٩٨، ص٨٠). (أبو العمائم، ٢٠٠٣، ص١١١). (الموسوي، ٢٠٠٣، ص١١١).

إن ظاهرة العنف ظاهرة عالمية ماضياً وحاضراً بل ومن المرجح أنها ستستمر مستقبلاً. (محمود، احمد، ٢٠٠١، ٢٧).

وفي الوطن العربي تزداد ظاهرة العنف حدة وأصبحت تهدد كيانه وتمس قضاياه القومية ذلك أن المواطن العربي يتعرض لمختلف أشكال الاضطهاد والتمييز والتسلط وقمع حرية الرأي إنه يتزوي في دائرة الصمت ويخشى الحلم ويرهب الكلمة وتنمو في نفسه كل مشاعر الخوف والهزيمة. ولقد توصل المشاركون في ندوة حقوق الإنسان في الوطن العربي عام (١٩٨٥م) إلى أن حقوق الإنسان في الوطن العربي تنتهك. (وظفة، ٢٠٠١، ص ٦١). ويعلمنا التاريخ أنه متى غابت الحرية وانتهكت حقوق الإنسان وأصبح الإنسان يؤث كما تؤث الحيوانات حل العنف في أبشع صورته. ويؤكد ذلك (لوك) بقوله إن جميع الناس أحرار لا يجوز أن يخضع أحدهم للآخر دون رضاه وإذا ما أنتزع هذا الحق من الشعوب والأفراد وأصبحت حكمهم سلطة غير شرعية فبإمكانهم أن يثوروا ضدها. (المجوبي، ٢٠٠٣، ص ١٣).

وبما لأشك فيه أن كل تلك العوامل مجتمعة قد دفعت المواطن العربي نحو العنف من خلال الانتماء إلى جماعات تؤمن بالعنف كوسيلة لتحقيق أغراضها وأهدافها السياسية. كما أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها كثير من دول المنطقة العربية قد أجبر البعض على الاخرات في جماعات تتخذ من العنف أسلوباً وطريقةً لتحقيق أهدافها. في ظل بطالة يعاني منه المواطن العربي لم ينجو منها خريجو الجامعات الأمر الذي جعل المواطن العربي لقمة سائغة لمنظمات وأحزاب تتخذ من العنف منهجاً في حياتها إذ أن كثير من الأحزاب المتطرفة تولد في رحم الفقر. (مصطفى، ٢٠٠٢، ص ص ١٥٥-١٧٢).

واليمن جزء من الوطن العربي لا شك أنه يؤثر ويتأثر بما يدور فيه فضلاً عن الخصوصية التي يتمتع بها اليمن والتي ساهمت في انتشار ظاهرة العنف فاليمن تنتشر فيه ظاهرة الثأر بشكل واضح. وهو البلد الوحيد ربما الذي يمتلك فيه كل مواطن قطعة سلاح. ويبيع فيه السلاح في أسواق عامه. بل يعد السلاح رمزاً للرجولة في كثير من محافظات اليمن. كما أن العادات والتقاليد في اليمن هي الأخرى قد ساعدت في انتشار الظاهرة فحينما يحدث العنف تتدخل العادات والتقاليد وتخل المشكلة حلاً قليلاً ما جعل أحد قادة البلد يقول (اليمن البلد الوحيد الذي يشتري فيه الدم الإنساني بدم الحيوان).

كما تزداد المشكلة حدةً لما يتركه العنف من آثار سلبية مباشرة وغير مباشرة على المدى القريب والبعيد ومنها ذات طابع نفسي وبدني واجتماعي يتمثل ذلك في المتاعب الصحية ولقد أكدت العديد من الدراسات أن الأشخاص الذين يتعرضون للعنف يعانون من الخوف والصراع والشعور بالأرق ونقص الوزن والإنهاك والانتحار وضعف العلاقات الاجتماعية وفقدان الصداقات وتعاطي المخدرات والجروح وعدم قيام الأسرة بوظائفها والإصابة بالاضطرابات النفسية. فضلاً عما يدفعه المجتمع من ثمن باهظ متمثل في ساعات العمل الإضافية وتكلفة علاج الإصابات وحجم الإنفاق على الخدمات

الاجتماعية والنفسية والقانونية والشرطية فعلى سبيل المثال أنفقت كندا (٣٢) مليون دولار لمواجهة أثار العنف (السيد وآخرون، ٢٠٠٣، ص ٢٤٤).

وتزداد المشكلة خطورةً إذا علمنا أن ظاهرة العنف قد امتدت إلى مدارسنا وأصبحت واسعة الانتشار وتكاد تشمل العالم بأسره حيث أظهرت إحدى الدراسات المسحية في أمريكا أن ٣٥% من الطلاب يقومون بالاعتداء على الغير والاستحواذ على ما يجوزتهم، و ٤٥% يقومون بتدمير الممتلكات، وقرّر ٦٠% أنهم يشاركون في نمط أو أكثر من أنماط السلوك المضاد للمجتمع مثل: العدوان، إحراق المباني والممتلكات، التخريب المتعمد للممتلكات، (ألان كازدين، ٢٠٠٠، ص ٢٥). في حين توصلت دراسة أخرى أن ٨% من الطلاب في التعليم الأساسي يتغيّبون عن مدارسهم بسبب خوفهم من زملائهم وأن أكثر من ربع مليون طالب يتعرضون للعدوان من زملائهم شهرياً، وأن ثلاثة ملايين جريمة ترتكب سنوياً في المدارس، وأن قيمة الخسائر الناجمة عن الأنماط السلوكية الصادرة من الطلاب وصلت إلى (١٠٠) مليون دولار سنوياً، (عويّدات ونزيه، ١٩٩٧، ص ٢٩٨).

ونظراً لوجود علاقة عكسية بين حقوق الإنسان والعنف، ذلك أن الشخص يرى أنه طالما يحصل على حقوقه بطرق ديمقراطية وأن صوته مسموع وحقوقه مصانة فإنه لا داعي أن يميل للعنف للمطالبة بذلك، وعلى العكس عندما يشعر المواطن أن حقوقه منتهكة وأنه مسلوب الحرية والكرامة وأنه عاجز عن التعبير عن مشاعره وعواطفه لا شك أن ذلك سيدفعه لممارسة العنف، والواقع يؤكد أن الدول التي يتمتع مواطنوها بحقوقهم هم أقل ميلاً للعنف من غيرهم في الدول التي تحرم مواطنيها من حقوقهم، خاصة إذا علمنا أن بعض تعريفات العنف تشير إلى وجود علاقة بين العنف وحقوق الإنسان، ففي مناقشته لمفهوم العنف يرى بوفكهي (2005) أن هناك ناحيتين للتفكير حول العنف، الأولى انه عمل من أعمال القوة التي تؤدي إلى الضرر الجسدي أو الفيزيائي والأخرى انه عملية انتهاك، فمن يتبنى الناحية الأولى التي تؤكد أن العنف عمل متعمد مفرط أو قوة تدميرية فهو يميل للمعنى الضيق للمفهوم.. (Coady, 1986; Glover, 1977; Harris, 1980; Honderich, 1989, 2002).

بينما من يعتمد على الناحية الثانية يؤكد أن العنف عبارة عن انتهاك الحقوق فهو يساند ويدعم مفهوم أوسع للعنف (أو معنى أشمل للعنف)، (Garver, 1973; Waldenfels, 2000, 2005) وهذا ما تميل إليه الدراسة الحالية التي تؤكد العلاقة بين العنف وحقوق الإنسان. كما أن المعنى ألتائني للعنف هو (فايلينتيا) وتعني انفعال وقوة لا يمكن السيطرة عليها بسبب أفعال القوة المفرطة المتكررة التي تؤدي إلى انتهاك المعايير والقواعد والحقوق. (Honderich 2002). وفي رأى الباحث المعنى اللاتيني كان أكثر دلالة على خرق وانتهاك جوانب معنوية وإنسانية

أهداف البحث:

- الكشف عن اتجاه طلبة المرحلة الثانوية في تعز نحو حقوق الإنسان.
- الكشف عن اتجاه طلبة المرحلة الثانوية في تعز نحو حقوق الإنسان تبعاً لمتغير الجنس.
- الكشف عن اتجاه طلاب المرحلة الثانوية في تعز نحو سلوك العنف.
- الكشف عن سلوك العنف لدى طلبة المرحلة الثانوية في تعز تبعاً لمتغير الجنس.
- الكشف عن العلاقة بين اتجاه طلبة المرحلة الثانوية في تعز نحو حقوق الإنسان وسلوك العنف.

تعريف المصطلحات:

أولاً: حقوق الإنسان:

حقوق الإنسان من المصطلحات التي أثارت اهتماماً كبيراً ومع ذلك ضل المفهوم غامضاً مثله مثل كثير من المفاهيم النفسية والاجتماعية. ويختلف باختلاف الدارسين ففي الوقت الذي يرتبط بما يقرره القانون في الدراسات القانونية نجد أنه مطلب واجب الوفاء عند علماء السياسة. إلا أن العنصر المشترك للتعريف هو أنه مساحة من الحرية أو هامش من السلوك متروك لصاحب الحق أن يستخدمه ويتحرك فيه. إن حقوق الإنسان كلمة تركيبها اللفظي يدل على مفهومين هما: - الحق - في صيغة الجمع و- الإنسان - في صيغة المفرد ويأخذ المفهوم صيغة تجريدية لانتمائه إلى جميع المجتمعات البشرية. ولقد انعكس هذا الغموض على تحديد هذه الحقوق .

تعريف الأمم المتحدة: الحقوق المتأصلة في طبيعتنا والتي لا يتسنى بغيرها أن نعيش عيشة البشر.(الأمم المتحدة، ١٩٩٠، ص٣).

ويعرفها هنكلين (١٩٩٨) بأنها تلك الحريات والمزايا المتفق عليها ويستطيع كل فرد أن يطالب بها كحق من المجتمع الذي يعيش فيه. (موزوريكي، ١٩٩٨، ص١١٠).

ويرى موزوريكي (١٩٩٨) بأنها (مطالب تساندها باستمرار الأخلاقيات التي يجب أن يساندها القانون تجاه المجتمع وخاصة تجاه الحكام من جانب الأفراد أو الجماعات على أساس إنسانيتهم. و تطبق بغض النظر عن الجنس أو اللون أو النوع أو أي خصائص أخرى. ولا يمكن الرجوع فيها أو إنكارها من جانب الحكومات أو الناس أو الأفراد). (موزوريكي، يو، ١٩٩٨، ص ١١١).

أما المهداوي (٢٠٠١) فيعرفها بأنها (مركز شرعي أو إستئثار بقيمة معينة يحميها الشرع أو القانون بغية تحقيق مصلحة مشروعة). (المهداوي، ٢٠٠١، ص ٦٧).

كما يعرفها الزحيلي (٢٠٠١) بأنها(مصلحة تثبت لإنسان ما أو لشخص طبيعي أو اعتيادي أو لجهة على الأخرى ولا يعتبر حقا إلا إذا أقره الشرع والدين أو القانون والنظام والعرف). (الزيلي، ٢٠٠١، ص ٢٨٦).

في حين يعرفها الزميلي (٢٠٠١) بأنها (مركز شرعي من شأنه أن ينتفع به صاحبه أو غيره). (الزميلي، ٢٠٠١، ص ٣٢٣).

تعريف ساغوف (٢٠٠٦) (مطالبات بشيء ما يكون للمطالب مصلحة فيه). (ساغوف، ٢٠٠٦، ١٤٢).

التعريف النظري: هي مطالب - سياسية ومدنية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية - تساندها الشرائع والقوانين والمواثيق الدولية ومن حق كل شخص أن يطالب بها ومن واجب المجتمع توفيرها.

التعريف الإجرائي: الدرجة التي يحصل عليها الطالب من خلال إجابته على فترات مقياس حقوق الإنسان المعد لغرض البحث الحالي.

ثانياً : العنف:

إن مفهوم العنف من المفاهيم الفضفاضة للغاية ويتأثر كثيراً بثقافة المجتمع. وتختلف تعريفاته بحسب الاستخدام. فعلماء النفس حاولوا دراسته من ناحية نفسية فهو في نظرهم يمثل سلوكاً عدوانياً له دوافع نفسية. وعلماء الاجتماع درسوه من ناحية اجتماعية باعتباره يمثل ظاهرة اجتماعية وليس ظاهرة فردية. وعلماء السياسة درسوه بوصفه ظاهرة سياسية ترتبط بمفهوم السلطة. وعلماء القانون درسوه بوصفه سلوكاً يتجاوز القانون ويعتدي على حرمة النظام العام. (الميلاد، ٢٠٠٥، ١٨٦-١٨٧). ويكenna أن نعرف العنف بما يلي:

يعرفه onderich (2002) بأنه استخدام قوة فيزيقية أو جسدية جرح وتضرر وتنتهك وخطم الناس أو الأشياء). (Honderich, 2002).

بينما مانفريد ستيجر Manfred Steger (2003) يشير أن العنف يشمل مدى المعاني التي تحتوي على القوة للتدمير والقوة للانتهاك. (Wade, 1971; Riga, 1969). (Garver, 1973; Waldenfels, 2000, 2005)

عرفه جالتونج (مجموعة واسعة ومتنوعة من صور القهر الذي قد يعانيه الناس). (استخدام القوة لإيذاء آخر). (جيدنز، ٢٠٠٢، ص ٢٧٧).

تعريف على (٢٠٠١) (هو ما يصدر عن الفرد أو الجماعة ويتخذ أي صورة من صور الإيذاء البدني أو النفسي أو اللفظي أو المادي). (على، ٢٠٠١، ٥٧٢).

تعريف فايد (٢٠٠١) (أي سلوك يتسم بالأذى أو التدمير أو الهدم سواء كان موجهاً ضد الآخرين أو ضد الذات. وسواء تم التعبير عنه في شكل بدني أو شكل لفظي). (فايد، ٢٠٠١، ص ١٣).

تعريف منظمة الصحة العالمية (WHO/٢٠٠٠) الاستعمال المقصود للقوة الفيزيقية بالتهديد أو الممارسة الفعلية ضد الذات أو شخص آخر أو جماعة أو مجتمع و الذي ينتج منه ضرر أو جرح أو يقصد به الضرر أو الموت أو الضرر النفسي أو الحرمان... ويتضمن العنف كل أشكال العنف البدني والعقلي والأذى وسوء المعاملة والإهمال.

تعريف العلماء (٢٠٠٤) الشدة والمشقة، وهو مضاد للرفق). (العلماء، ٢٠٠٤، ١١٦٢).

و بحسب تعريف آخر هو استخدام وسائل إكراهية لتحقيق الأهداف أو هو سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طريق فرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية بهدف استغلال و إخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية. في (الأرياني، ٢٠٠٥، ص ٥).

إن المحاولات العديدة لتعريف العنف تميل إلى دمج فكرة القوة الجسدية أو الفيزيائية مع فكرة الانتهاك للحقوق.

التعريف النظري (كل لفض أو فعل يهدف إلى جرح مشاعر الآخرين ويسبب لهم ألماً نفسياً وجسدياً).

التعريف الإجرائي (الدرجة التي يحصل عليها المستجيب جراء إجابته على فقرات المقياس المعد لهذا الغرض).

الإطار النظري

سوف يشمل جانبين :

جانب حقوق الإنسان: وسوف نستعرض عدد من المحاور منها:

أولاً: التربية وحقوق الإنسان:

يعد تعليم حقوق الإنسان من الموضوعات التي أهتم بها الباحثون والتربويون. تذكر نانسى فلا ورز- (أن تعليم حقوق الإنسان يعني كل سبل التعلم التي تؤدي إلى تطوير المعرفة والمهارات والقيم المتعلقة بحقوق الإنسان). ويؤكد الإعلان الصادر عن بيان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان (أن تعليم حقوق الإنسان هو في جوهره مشروع عام لتمكين الناس من الإلمام بالمعارف الأساسية اللازمة لتحررهم من كافة صور القمع والاضطهاد وغرس الشعور بالمسؤولية تجاه حقوق الأفراد والمصالح العامة. (إبراهيم، ٢٠٠٤، ص ٥٦٠).

إن مهمة التربية يجب أن تركز على حقوق الإنسان التاريخية العادلة. يجب أن يتعلم الناس حقوقهم وكيف يحصلون عليها ويدافعون عنها وهذا حق كفلته كل الديانات والمواثيق والدساتير. و تؤكد منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة أن الحرب تبدأ من عقول البشر. فالخطوة الأولى تكمن في مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان يجب أن تركز على توعية الناس بحقوقهم وإيقاظ حبهم للعدالة وتنمية عواطف التسامح والمودة تجاه كل البشر. (وظفة، ٢٠٠٢، ص ١٠٣). و تحوي العديد من معاهدات حقوق الإنسان على بنود تتعلق بتعليم حقوق الإنسان ومنها المادة - (٢٩) - من اتفاقية حقوق الطفل. والمادة - (١٠) - من اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة. واعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الفترة بين (١٩٩٥-٢٠٠٤م) هو عقد تعليم حقوق الإنسان. (الانصاري، ٢٠٠٤، ص ٢١). والتربية وحدها هي التي تستطيع أن تعلم الناس حقوقهم وفن المطالبة بحقوقهم إننا بحاجة إلى أن نتربى على حقوق الإنسان. لا بد للمؤسسات التربوية أن تقوم بمهامها لتأصيل حقوق الإنسان وأن

تعرف الحاكم والمحكوم بحقوقهم وواجباتهم . وتؤكد (يردون) أن على التربية أن تواجه التحدي وأن تعمل على إعداد الصغار لتحمل مسؤولياتهم وأن يتقبلوا العمل على خلق مجتمع تسود فيه قيم التسامح وحقوق الإنسان. (وظفة، ٢٠٠٢، ص ١٠٦). إن مستقبل أي أمة مرهون بمدى معرفة أبنائها بحقوقهم وقدرتهم على تبنى هذه الحقوق والدفاع عنها وهذا لن يتأتى ما لم تبادر كل دولة إلى تربية أبنائها على حقوق الإنسان من خلال المؤسسات التربوية المختلفة. وهذا يعني أننا بحاجة إلى بيئة تشريعت حقوق الإنسان وتبنتها وأصبحت جزءاً من حياتها إذ لا يكفي أن تكون هذه الحقوق مدونة في الدساتير والمواثيق وليس لها وجود على أرض الواقع. إن مشكلة كثير من الناس أن ليس لديهم فكرة واضحة عن حقوقهم التي حددها الدين الإسلامي وقوانين الأمم المتحدة وهذه مهمة رجال التربية. وهناك دعوات عديدة لإدخال موضوع حقوق الإنسان في المقررات الدراسية. ويؤكد المفكر العربي الكواكبي في كتابه (طبائع الاستبداد أن مواجهة الاستبداد والظلم وتأكيد التسامح لحقوق الإنسان يكون عن طريق التربية والتعليم فالتربية هي الدواء). (وظفة، ٢٠٠٢، ص ١١٣).

إن التحدي الأكبر الذي يواجه التربية ورجالها هو إيصال الجيل القادم إلى أن من حق كل مواطن أن يكون له آرائه وأفكاره ومعتقداته الخاصة به. وبما أنه من حقه ذلك فهو من حق الآخر أيضاً وعليه أن يتقبل ذلك وأن هذا الاختلاف لا يفسد للود قضية ولا يدفع أي منهم لإنكار حق الآخر ومحاولة مصادرة هذا الحق. إن مهمة التربية ورجالها تعليم الجيل كيف يرد الحجة بالحجة والفكرة بالفكرة والمنطق بالمنطق. إن مهمة التربية تعليم الناس حقوقهم وان تضع في مناهجها إستراتيجية تربية تتضمن تعريف الناس بحقوقهم من أجل بناء الإنسان القادر على المشاركة في بناء مجتمعه. وهذه غاية التربية بناء الإنسان الحر التسامح المؤمن بحقوق الإنسان والمدافع عنها. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال مؤسسات أهلية أو حكومية تكون مهمتها تعليم وتوعية الناس بحقوقهم.

ثانياً: الثورة اليمنية وحقوق الإنسان:

ما يؤسف له أن حقوق الإنسان قبل الثورة كانت منتهكه وكان يعاني المواطن اليمني من غياب الحرية محروم من ابسط الحقوق ومن إبداء الرأي ومن المشاركة السياسية مكبل بقيود من القهر والاستبداد. لقد عاش المواطن اليمني في جو من القهر والبطش يخشى مجرد الحلم ويهرب الكلمة. نمت في نفسه كل مشاعر الهزيمة والذل. لقد مورس عليه أشد أنواع التعذيب والإهانة وابتكرت أنواع وأساليب من التعذيب والقهر وانتهى الأمر بسلسلة من الإعدامات طالت خيرة رجال اليمن وكان الإمام يحضر ساحة الإعدام في حفل مهيب وعلى دقات الطبول والمزامير ليشهد سقوط رؤوس خيرة رجال اليمن وكلما رفع الإمام يده هوى وأسقط السياف رأس آخر. لقد بذل الحاكم الملكي كل جهده لتحطيم الروابط الاجتماعية وتفنن في سلب حقوق المواطن ونهب خيرات الوطن وتشريد كل صوت حر جأول إسداء النصح للإمام. لقد عاش المواطن اليمني حالة فقر لا يمتلك أدنى مقومات الحياة الإنسانية كل وقته يذهب للبحث عن ما يسد رمقه ولا يجد فرصة عمل تضمن له الحد

الأدنى من العيش بكرامة حتى أولئك الذين يمتلكون أراضي هم عبارة عن عمال يتبعون الإمام لأن خيرات الأرض تذهب لبيت المال تحت مسميات عديدة. لقد حرم المواطن اليمني من الحقوق التعليمية والثقافية وظل التعليم حكراً على الأسرة الملكية وأعانها أما المواطن العادي محروم من التعليم بكل أشكاله وأنواعه ولم تكن هناك مدرسة تفتح أبوابها للجميع ولم تكن هناك أي وسيلة ثقافية كالصحف والمجلات والتلفزيون وغيرها فكل هذه من المحرمات والممنوعات. لقد عزل الحكم الأمامي اليمن عن العالم الخارجي حتى لا يعلم المواطن اليمني ما الذي يجري خارج حدود اليمن. وفي مجال الحقوق القضائية قبل الثورة لم تكن هناك محاكم أو نيا بات بالمعنى المتعارف عليه اليوم.

حقوق الإنسان بعد الثورة:

بعد قيام الثورة اليمنية المباركة بدأت المؤامرات الداخلية والخارجية بهدف إجهاد الثورة في مهدها الأمر الذي جعل كل رجال الثورة والقائمين على الدولة يوجهون كل اهتماماتهم نحو حماية الثورة والحفاظ عليها وإرساء قواعدها. وفي نفس الوقت كان هناك نشاط تشريعي تمثل في إعداد الدستور المؤقت في العام ١٩٦٣م والذي كان يعني البداية الجادة لبناء الدولة اليمنية الحديثة. ثم صدر الدستور الدائم في العام ١٩٦٤م وصدرت عدة قوانين ولوائح ولكن الناظر في هذه الدساتير يجد أنها تخلو من أي إشارة لحقوق الإنسان وقد جُذ لذلك ما يبرره فالدولة الفتية تتعرض لمؤامرة خطيرة من الداخل حشد المكيون فلولهم وبعض المرتزقة ضعفاء النفوس والذين تضررت مصالحهم بعد قيام الثورة فضلاً عن مؤامرة خارجية بهدف إسقاط النظام الجمهوري كونه يمثل أول نظام جمهوري في الجزيرة العربية والذي إن كتب له النجاح سيشجع الدول الأخرى لإسقاط الأنظمة الملكية في بلدانها ما يستوجب وقوف تلك الأنظمة أمام الجمهورية الفتية بهدف إسقاطها وتكالبت المؤامرات الداخلية والخارجية وكادت تحكم الطوق على الجمهورية ولكن إرادة الجماهير المدعومة بإرادة الله أحبطت تلك المحاولات ألفا شلة.

ثالثاً: الوحدة اليمنية وحقوق الإنسان:

بعد قيام الوحدة اليمنية المباركة والتي تعد نقطة مضيئة في سماء الوطن العربي الممزق صوت اليمنيون في استفتاء شعبي عام على ما جاء في دستور الجمهورية اليمنية والذي تضمن الكثير من حقوق الإنسان كمبادئ المساواة أمام القانون، والحريات الشخصية، وحرية الرأي، وسرية المراسلات، وحق إنشاء الأحزاب، والعمل السياسي، وشمل الفصل بين السلطات الثلاث ومن هذه النصوص:

- المادة الرابعة (إن الشعب مالك السلطة ومصدرها ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة).

- المادة الخامسة (يقوم النظام السياسي للجمهورية على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً وينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات

والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي ولا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين).

- المادة السادسة (تؤكد الدولة العمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق جامعة الدول لعربية وقواعد القانون الدولي المعترف به بصورة عامة).

- المادة الحادية والأربعون (لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون).

- المادة الثانية والأربعون (للمواطنين حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء وينظم القانون الأحكام بممارسة هذا الحق).

- المادة الخمسون (يحق للمواطن أن يلجأ إلى القضاء لحماية حقوقه ومصالحه المشروعة وله الحق في تقديم الشكاوي والانتقادات والمقترحات إلى أجهزة الدولة ومؤسساتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة).

- المادة الرابعة والخمسون (تكفل الدولة حق التعليم لجميع المواطنين من خلال إنشاء مؤسساته وتهيئة الظروف المناسبة، والتعليم في المرحلة الأساسية إلزامي). (دستور الجمهورية اليمنية، ١٩٩٠، ص ١٠).

وتوالى الاهتمام بحقوق الإنسان وتمثل ذلك الاهتمام في استحداث لجان في مجلس النواب والشورى ففي مجلس النواب لجانان هما: - لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان. ولجنة رفع المظالم. كما توجد لجنة بمجلس الشورى تهتم بالحريات وحقوق الإنسان. وفي عام (١٩٩٧م) صدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بإنشاء لجنة حكومية عرفت بلجنة حقوق الإنسان السياسية والمدنية. واستبدلت في العام (١٩٩٨م) بناءً على القرار الجمهوري رقم (٢٠) وعدل بالقرار (٩٢) لسنة (١٩٩٩م) ثم قرار (٨٩) لعام (٢٠٠٢م) الذي أعاد تشكيلها بعد إنشاء منصب وزير دولة لحقوق الإنسان. كما أنه بموجب هذا الاهتمام صادقت الجمهورية اليمنية على عدد من الاتفاقيات والمواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان ومنها:

١- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: ويشمل على (٥٣) مادة موزعة على خمسة أجزاء.

٢- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتكون من خمسة أجزاء تضم (٣١) مادة.

٣- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

٤- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية.

٥- اتفاقية بشأن عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية .

٦- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

٧- الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها .

- ٨- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
 ٩- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
 ١٠- اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى للزواج وتسجيل عقود الزواج.
 ١١- اتفاقية حقوق الطفل. (الشيباني، النصيري، ٢٠٠٠م، ص ٨-١٩).

نظريات حقوق الإنسان:

سيحاول الباحث عرض مجموعة من النظريات التي حاولت تفسير حقوق الإنسان منها:-

نظرية القانون الطبيعي :

ترى هذه النظرية أن هناك قانونا طبيعيا لحقوق الإنسان وحرياته العامة وهو نابع من الطبيعة ويسبق الجماعة ويسود على الدولة. فالطبيعة خلقت الناس جميعا أحرارا ومتساويين ولم تفرق بين أبيض أو أسود أو سيد وعبد. وقد وجد الناس أنفسهم بحاجة إلى الاضطرار في جماعة رغبة في تأكيد حقوقهم وحررياتهم الطبيعية في ظل سلطة الدولة التي اتفقوا على إقامتها تحقيقا لهذه الغاية ومن ثم ينبغي أن تسود مصلحة الفرد على مصلحة الدولة.

نظرية العقد الاجتماعي:

نقطة البدء في هذه النظرية إذا كان الإنسان قد تمتع بالحقوق الطبيعية قبل العقد الاجتماعي أي كان مطلق الحرية والإرادة ولا يخضع لقانون أو أي سلطة. إلا أن تمتعه بمثل تلك الحقوق لا يمكن تصوره إلا في الحياة البدائية للإنسان والتي كانت تشبه حياة الإنسان المتوحش ومثل تلك الحياة لم تكن خيرا للإنسان حيث سيطر عليها الفزع والخوف والصراع وكانت تخضع لقانون الغاب الذي أدى إلى دخول الإنسان مع غيره من بني الإنسان في اتفاق على الحد من تلك الحرية الطبيعية الهمجية على أن يستبدل بها تكوين مجتمع منظم ونتيجة لذلك نشأ ما يعرف بالعقد الاجتماعي والذي تم بمقتضاه تنازل الفرد عن حقه المطلق في الحرية والمساواة مع الآخرين مقابل التوفيق بين مطالب وحقوق وواجبات غيره من أفراد المجتمع. وذلك تلافيا للتنافس والمنازعات بينهم. وهذا لن يتحقق إلا من خلال سلطة رضي الأفراد بها وقبلوها حاكمة لهم. وعليها وضع القوانين التي تبيح لكل فرد أن يمارس حقوقه وحرياته دون خروج عنها. وعلى الحكومة أن تراعي حقوق وحرريات مواطنيها وإلا تصبح شمولية ومستبدة وديكتاتورية.

نظرية المصلحة العليا للمجتمع:

ترى هذه النظرية أن المجتمع البشري المنظم مكون من أفراد جمعت إرادتهم بقصد حماية حقوقهم وحررياتهم داخل كيان هذا المجتمع وعليه فإن المصلحة العليا للمجتمع لا يجب أن تعلقوا وتسموا على الحقوق الطبيعية للفرد. ذلك أن المصلحة العليا ليست منفصلة عن مصالح الأفراد بل هي مرتبطة بها ارتباطا وثيقا ولا تتعارض معها ومن ثم فإن أفضل وسيلة لتحقيق المصلحة العليا للمجتمع هي إطلاق حرية الأفراد وحماية حقوقهم ووضع الضمانات الكفيلة بتحقيق ذلك .

نظرية التضامن الاجتماعي:

تذهب هذه النظرية إلى أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش إلا في جماعة فهو بطبعه اجتماعي ويرتبط مع أفراد المجتمع برباط التضامن الذي يفرض عليه أن يمتنع عن كل ما يخل بها ويوجب عليه أن يقوم بكل ما يؤدي إلى تدعيمها. أما الحقوق فترى النظرية أن الإنسان لا يتمتع بها بوصفه إنساناً بل باعتبارها سلطات يتلقاها من الجماعة ويمارسها كوظيفة اجتماعية ومن ثم فإن الجماعة هي التي تخوله التمتع بهذه السلطات وتضع القيود والضوابط التي تراها لازمة لذلك وبناء عليه فليس للفرد الإدعاء بحقوق قبل الجماعة وإنما عليه واجبات يتعين عليه أدائها قبل كل شيء. ويمكن صياغة قاعدة التضامن الاجتماعي بما يلي:

- ١- الفرد حاكماً أو محكوماً ملزم بالامتناع عما يخل بهذا التضامن وعليه إنجاز كل فعل يؤدي إلى صيانتة وتنميته
- ٢- مصدر الحق إرادة بشرية لا غير وهي مصدر القانون الذي لا يعدو كونه مجموعة خطابات مجردة وملزمة.
- ٣- وظيفة الحق وسيلة تحقيق مقاصد التشريع. (المهداوي، ٢٠٠١، ص ٧٤). (فوده، ٢٠٠٤، ص ٤٠-٥٢).

النظرية الفردية:

تؤكد على أن الإنسان يمتلك حقوقاً طبيعية مستمدة باعتباره إنساناً ولذا كان جوهرها لازماً لوجود الإنسان ذلك أن وجود المجتمع يستلزم تعدد الأفراد والقانون لا يوجد إلا بوجود المجتمع لأنه يحكم العلاقات والعلاقات تستلزم تعدد الأطراف وتعدد الأطراف يعني قيام المجتمع ومن هنا سميت الحقوق بالطبيعية. والسلطة القائمة في المجتمع ليس من مهمتها خلق حقوق لأنها موجودة وقديمة قدم الإنسان وليس لها الحق أن تلغي الحقوق لأنها لا تمتلك صلاحية ذلك.

النظرية الإسلامية:

تعد الحقوق منحة منحها الله لعباده وهي متعلقة بما ينفعهم في الدنيا والآخرة. ويرى الحنفية أن الحقوق تشمل:

- ١- حق الله: وهو ما يتعلق بالنفع العام للعالم وحفظ النظام العام.
- ٢- حق العبد: وهو ما يتعلق بمصلحة دنيوية كحرمة مال الغير. ويرى الإمام - القرافي - أنه لا يوجد حق للعبد إلا وفيه حق الله تعالى وهو أمره.

جانب العنف:

بالرغم من أهمية العنف والآثار الناجمة عنه إلا أن الأدبيات التي تناولت الموضوع تعد قليلة (دوكس ٢٠٠٣). ومع ذلك سنحاول التعرض لبعض العناوين ذات الصلة بالعنف. لعل أبشع آفات عصرنا الحاضر العنف الذي لم ينجوا منه أحد حتى الطبيعة أمتد إليها العنف فأخربها وأفسد جمالها. وما يؤسف له أن إنسان هذا العصر أصبح يرى أن أفضل طريقة لحل النزاعات هي القتل والتدمير ومصادرة حق الآخر ومحاولة إغائه. إننا أمام انتكاسة خطيرة تنذر بكارثة مخيفة. ما يجتم علينا التعرف على أسباب الظاهرة ولاشك أن ذلك يساعدنا على فهمها ومن

ثم محاولة المساعدة في تجاوز أثارها. ولن يتم ذلك دون الرجوع إلى النظريات التي تفسر لنا ذلك. وسوف نستعرض عدداً من المحاور منها:

أولاً: أسباب العنف:

كل ظاهرة نفسية تشاء عن عدد من الأسباب ومن ذلك العنف يمكن إرجاع أسبابه إلى:

- ١- ثنائية الفكرة المحصورة بين مفهومين على طرفي متصل العنف ولا ثالث لهما.
- ٢- التعصب في المعتقد.
- ٣- إنهاء المثل والقيم الحضارية في المجتمع.
- ٤- أزمة الهوية عند الشباب.
- ٥- إخفاقات التنمية وغياب التقدم السريع.
- ٦- غياب النقد الذاتي.
- ٧- تضيق قنوات الحوار.
- ٨- البيئة والتي تسهم في بناء النفس الإنسانية. (حسن، ٢٠٠٣، ص ٣١-٣٢)
- ٩- وسائل الإعلام. (واطسن وهنري، ٢٠٠٤، ص ٥٤٧)
- ١٠- انعدام الحريات. (مرتضى، ٢٠٠٣، ص ٤٤).
- ١١- ضغوط الحياة المعاصرة.
- ١٢- تراجع مكانة الدين. (أمين، ٢٠٠٣، ص ٧١). (زايد، ٢٠٠٦، ٢١).
- ١٣- العلاقات الأسرية السيئة.
- ١٤- مشاهدة نماذج العنف.
- ١٥- نقص المشاركة في اتخاذ القرارات.
- ١٦- الفراغ السياسي لدى الشباب.
- ١٧- الاغتراب السياسي. (علي، ٢٠٠٣، ٢٣). (القاضي، ٢٠٠٥، ١٩٨).
- ١٨- الفقر.
- ١٩- البطالة. (بكر، ٢٠٠٦، ٥).

ثانياً: أساليب مواجهة العنف:

تعد مسؤولية مواجهة العنف مسؤولية المجتمع ككل وعلية تقع مسؤولية البحث عن أفضل الوسائل والأساليب ويتحمل ذلك رجال التربية فعليهم أن يتحدثون علنا وان يوصلوا صوتهم إلى الجهات المختصة حتى يتمكن المجتمع من الخروج من دائرة العنف المفرط . وهناك عدد من الأساليب يمكن أن تستخدم في مواجهة العنف ومنها:

- ١- إشاعة ثقافة السلام واللاعنف في المناهج الدراسية.
- ٢- وضع طرق للتسوية السلمية للمنازعات والعنف .

٣- تعزيز ثقافة السلام .

٤- الاستعانة بوسائل الإعلام لتقدم برامج تحذر من العنف . (محمد، ٢٠٠٣، ص ٥٩-٦٠).

ثالثاً: نظريات العنف:

تعدد وجهات النظر في تفسير العنف وقد يعود السبب في ذلك إلى تأثر الباحثين بالعوامل الاجتماعية والقيم التي يؤمنون بها والضغوط السياسية التي يتعرضون لها وكذا طبيعة تخصصاتهم فضلاً عن الأثر الأكبر الذي يتركه الدين والمعتقد لدى الباحث. وسوف نستعرض بعض من هذه النظريات:

١- نظرية الثقافة الفرعية للعنف:

قدم مارفن وولفانج عام (١٩٦٧) نظريتهما والتي تؤكد على أن الاتجاهات نحو العنف تختلف من جماعة إلى أخرى داخل المجتمع نفسه وهناك ثقافات فرعية تظهر بين الأقليات والطبقات الدنيا. وأن العنف هو جزء من أساليب حياتهم وأنهم لا يشعرون بالذنب نتيجة عدوانهم ولا ينظرون إلى العنف أنه تصرف لا أخلاقي. (لطفى، ٢٠٠٠، ص ١٦).

٢- نظرية الحرمان النسبي:

ترى هذه النظرية أن الفقر والعوز يؤديان إلى حرمان الناس من الحصول على متطلبات حياتهم ومعيشتهم. مما خلق مشكلات اجتماعية وورغبه في الاعتداء على الآخرين. (سليمان، ٢٠٠٢). (سعد، ١٩٩٧).

٣- المنظور التحليلي:

لم يهتم (فرويد) في بداية الأمر بهذه الظاهرة . إلا أنه قام بعد ذلك بدراساتها في إطار نظرية الغريزة الإنسانية خاصة غريزة الحياة والتي تعني تطوير وتحسين حياة الفرد . وغريزة الموت والتي تعني الخوف من الموت وكل ما يضر الفرد . وسلوك العنف من وجهة نظره هو الرغبة في إبعاد الأذى عن الذات وذلك عن طريق ألقيا م بأعمال عنف ضد الآخر وهو ناتج عن غريزة الموت القوية لدى الإنسان والتي عادة ما تكون متجه ضد الذات ثم سرعان ما تنجّه نحو الآخرين . (Duxbury, 2003 & Hornby, 2002). ويؤكد (فرويد) حدوث صراعات بين الهو- الغرائز- و الأنا الأعلى- القيم والمبادي- ويفقد الأنا المسيطرة على شخصية الإنسان فإن انسياق الشخصية وراء رغبات الهو وشطحت الأنا الأعلى تؤدي بالإنسان إلى الجو إلى العنف والعدوان من اجل إشباع الغرائز أو امتثال لما تمليه القيم والمبادي المغروسة في الإنسان لاسيما إذا كانت متطرفة . كما أكد أيضاً على أن خبرات الطفولة المؤله لها دوراً كبيراً في تعزيز دور العنف والعدوان على الأفراد . (Corey, 2000 & Sharf, 2000).

كما يؤكد (الفريد أدلر) إلى أن أسلوب التنشئة الاجتماعية المتطرف يلعب ورامهما في تنمية السلوكيات المضادة للمجتمع عند الأفراد كالعنف والعدوان . فالإهمال والتدليل المفرط يؤلد نموذج

ما يطلق عليه الطفل المدلل وهو الذي عندما لا تلبى احتياجاته يلجأ إلى العنف لتلبية احتياجاته. كما أن الطفل المهمل يلجأ إلى العنف كأسلوب انتقامي. ويؤكد على دور عقدة النقص في العدوان لدى صاحبها. (Schwartz & Waldo, 2003) ((Steger, 2003: Riga, 1969: Bufacchi, 2005).

المنظور الإنساني:

يؤكد روجرز أن الإنسان يحمل ذات حقيقة - ما هو عليه فعلا- وذات مثاليه ترسم في خياله منذ الطفولة وتلعب عدة عوامل متداخلة في رسمها عند الفرد. إن الفجوة الشاسعة بين الذاتين وعدم قدرة الفرد على الوصول إلى الذات المثالية تدفع بعض الأشخاص إلى استخدام العنف للوصول إلى تحقيق الذات المثالية. (Corey, 2000 & Sharf, 2000).

المنظور المعرفي:

يتفق كل من (اليس، ١٩٩٤) و(بيك، ١٩٩٣) على أن الأفكار الجامدة المتصلبة والمتطرفة غير القابلة للتغيير والتعديل عند الأفراد نحو أهداف وموضوعات معينة في الحياة تدفع الأفراد إلى أسلوب العنف والعدوان والانتقام. (Beck, 1993 & Ellis, 1994).

إجراءات البحث :

أ- عينة البحث:

١. اختيرت في المرحلة الأولى مدرسة واحدة للبنين من بين مدارس البنين واختيرت أخرى للبنات من بين مدارس البنات بالطريقة العشوائية. وقد مثلت مدرسة الفاروق البنين ومدرسة مجمع السعيد التربوي مدرسة البنات .
 ٢. اختير بالطريقة العشوائية (٩٥) طالباً من مدرسة الفاروق للبنين، و(١٠١) طالبة من مدرسة مجمع السعيد التربوي مدرسة البنات .
- وكانت العينة من طلبة المرحلة الثانوية. وكان مجموعة العينة (١٩٦) طالبا وطالبة. للعام الدراسي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥م.

ب- أدوات البحث :

١ - مقياس الاتجاه نحو حقوق الإنسان:

قام الباحث ببناء مقياس للتعرف على الاتجاه نحو حقوق الإنسان. وذلك من خلال استبيان استطلاعي شمل (١٠٠) طالبا وطالبة. وكذا من خلال الإطار النظري والأدبيات السابقة المتعلقة بحقوق الإنسان.

الصدق: للتحقيق صدق مقياس حقوق الإنسان استخدمت طريقة الصدق الظاهري حيث عرضت فقراته بصورتها الأولية على مجموعة من الخبراء(*) وكان عددهم (٥) وتم الأخذ بآرائهم وملاحظاتهم. وأصبح عدد فقرات المقياس بعد التعديل (٢٤) فقرة.

كما تم حساب صدقه بطريقة الصدق التكويني للمقياس عن طريق استخدام معامل ارتباط بيرسون بين درجة الفقرة والدرجة الكلية للمقياس كما موضح في الجدول (١)

جدول (١) الصدق التكويني للمقياس (معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمقياس)

الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
1	.42 **	13	.37 **
2	.44 **	14	.42 **
3	.47 **	15	.56 **
4	.48 **	16	.53 **
5	.43 **	17	.48 **
6	.27 **	18	.54 **
7	.35 **	19	.41 **
8	.57 **	20	.52 **
9	.60 **	21	.53 **
10	.43 **	22	.33 **
11	.30 **	23	.40 **
12	.37 **	24	.54 **

** تعني أن الفقرة دالة عند مستوى دلالة (٠.٠١).

ثبات المقياس اعتمد الباحث على طريقة التجزئة النصفية للتأكد من ثبات مقياس حقوق الإنسان . وقد استخدمت معادلة - سيبرمان - براون - لتصحيح معامل الارتباط بين نصفي المقياس . حيث بلغت نسبة ثبات المقياس قبل التصحيح للمقياس ككل (٠.٧١) في حين بلغت بعد التصحيح (٠.٨٢).

٤- مقياس سلوك العنف:

قام الباحث ببناء مقياس العنف لدى طلبة المرحلة الثانوية وذلك من خلال استبيان استطلاعي شمل (١٠٠) طالبا وطالبة. وكذا من خلال الإطار النظري والأدبيات السابقة المتعلقة بسلوك العنف.

أما صدق مقياس سلوك العنف: للتحقيق صدق المقياس استخدمت طريقة الصدق الظاهري حيث عرضت فقراته بصورتها الأولية على مجموعة من الخبراء(*) وبلغ عددهم (٥) وتم الأخذ بأرائهم وملاحظاتهم . وأصبح عدد فقرات المقياس بعدا لتعديل (١٩) فقرة.

كما تم حساب صدقه بطريقة الصدق التكويني للمقياس عن طريق استخدام معامل ارتباط بيرسون بين درجة الفقرة والدرجة الكلية للمقياس كما موضح في الجدول (٢)

جدول (٢) الصدق التكويني للمقياس (معاملات ارتباط بيرسون بين درجة على الفقرة والدرجة الكلية للمقياس

الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
1	.49 **	11	.33 **
2	.24 **	12	.54 **
3	.51 **	13	.55 **
4	.44 **	14	.49 **
5	.30 **	15	.54 **
6	.41 **	16	.57 **
7	.43 **	17	.38 **
8	.47 **	18	.40 **
9	.47 **	19	.20 **
10	.43 **		

** تعني أن الفقرة دالة عند مستوى دلالة (٠.٠١).

أما ثبات مقياس سلوك العنف فقد اعتمد الباحث على طريقة التجزئة النصفية . وقد استخدمت معادلة - سيبرمان - براون - لتصحيح معامل الارتباط بين نصفي المقياس . حيث بلغت نسبة ثبات المقياس قبل التصحيح للمقياس ككل (٠.٦١) في حين بلغت بعد التصحيح (٠.٧٥). بعد الانتهاء من استخراج صدق وثبات المقياسين تم تطبيقهما على أفراد عينة البحث البالغة (١٩٦) طالبا وطالبة.

عرض النتائج ومناقشتها:

للإجابة عن هدف البحث الأول المتضمن قياس الاتجاه نحو حقوق الإنسان لدى طلبة المرحلة الثانوية في مدينة تعز. استخدم الاختبار التائي لعينة واحدة وكانت النتائج كما معروضة في جدول (٣).

جدول (٣) المتوسط الحسابي لانحراف المعياري وقيمة ت واحد للاتجاه نحو حقوق الإنسان

ن	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف	د. ح	قيمة (ت)	مستوى الدلالة عند (٠.٠١)
196	51.96	48	7.80	195	7.11	دال

يتبين من النتائج المعروضة في الجدول (١) أن المتوسط الحسابي لدرجات العينة بلغ (٥١.٩٦) في حين بلغ المتوسط الفرضي للمقياس (٤٨) وهو أعلى من المتوسط الحسابي للمقياس وهذا الفرق دال عند

مستوى (٠,٠١) ما يعني أن اتجاه طلبة المرحلة الثانوية في تعز نحو حقوق الإنسان كان إيجابياً . ويمكن أن يعزى ذلك إلى المفاهيم والتصورات التي يحملها طلبة المرحلة الثانوية عن حقوق الإنسان. كما أن للإعلام دوراً كبيراً في هذا الاتجاه الإيجابي. وكذا طبيعة النظام وطريقة التعامل مع الطلبة داخل المدرسة. فضلاً عن التربية الأسرية التي هي ربما قد أسهمت في هذه النظرة الإيجابية. وقد تعزى النتيجة إلى ألبو الديمقراطي الذي يتمتع به المواطن اليمني المتمثل بوجود الأحزاب السياسية. والمنظمات الجماهيرية. وتعدد الصحف وممارسة نشاطها دون رقيب كلها قد تكون عوامل ساهمت في هذه النظرة. وقد يعزى السبب إلى أن بعض أفراد عينة المفحوصين قد استجابت لفقرات المقياس بحسب المرغوبة الاجتماعية حيث ربما يفضلون أن يظهروا كأناس متحضرين يرون في حقوق الإنسان أمراً إيجابياً ولذا يستجيبون بطريقة إيجابية لفقرات المقياس. وللإجابة على الهدف الثاني المتضمن الكشف عن الفروق في اتجاه طلبة المرحلة الثانوية في تعز نحو حقوق الإنسان تبعاً لمتغير الجنس. أستخدم الاختبار التائي لعينتين مستقلتين وكانت النتائج كما هي معروضة في الجدول (٤).

جدول (٤) المتوسط الحسابي لانحراف المعياري وقيمة للفرد بين اتجاه الطلبة وفقاً لمتغير الحيز

الجنس	ن	المتوسط الفرضي	الانحراف	د. ح	قيمة (ت)	مستوى الدلالة عند (٠,٠١)
ذكر	95	51.062	7.46	194	-	.06
أنثى	101	52.28	8.13			

يتبين من النتائج المعروضة في الجدول (٢) أن المتوسط الحسابي لدرجات عينة الذكور بلغ (٥١,٠٦٢) في حين بلغ المتوسط الحسابي لعينة الإناث (٥٢,٢٨) وهذا الفرق غير دال عند مستوى (٠,٠١) ما يعني أن اتجاه طالبات المرحلة الثانوية من الجنسين في تعز نحو حقوق الإنسان كان متشابهاً وهذه نتيجة طبيعية حيث أن الحقوق المتوفرة يتمتعون بها جميعهم بغض النظر عن الجنس وهذا ما أكدته الدستور والقوانين اليمنية.

للإجابة عن الهدف الثالث المتضمن الكشف عن سلوك العنف لدى طلبة المرحلة الثانوية استخدم الاختبار التائي لعينة واحدة وكانت النتائج كما معروضة في جدول (٥).

جدول (٥) المتوسط الحسابي لانحراف المعياري وقيمة ت لسلوك العنف

ن	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف	د. ح	قيمة (ت)	مستوى الدلالة عند (٠,٠١)
196	36.33	38	5.33	195	12.19	دال



يتبين من النتائج المعروضة في الجدول (٣) أن المتوسط الحسابي لدرجات العينة بلغ (٣٦.٣٣) في حين بلغ المتوسط الحسابي الفرضي للمقياس (٣٨) وهو أدنى من المتوسط الحسابي للمقياس وهذا الفرق دال عند مستوى (٠,٠١) مما يعني أن سلوك العنف لدى طلبة المرحلة الثانوية كان ضعيفاً. ويمكن أن يعزى ذلك إلى المفاهيم والتصورات التي يحملها طلبة المرحلة الثانوية عن العنف والأضرار الناتجة عنه. كما أن للإعلام دوراً كبيراً في خفض سلوك العنف. وقد يكون لأحداث العنف المنتشرة في أنحاء العالم تأثير على تغيير الاتجاهات نحو العنف. وقد يعزى السبب إلى أن بعض عينة المفحوصين قد استجابت لفقرات المقياس بحسب المرغوبة الاجتماعية حيث يفضلون أن يظهروا كأناس متحضرين يرون في العنف سلوكاً غير مرغوب فيه ولا كنهم في حقيقة أنفسهم قد يكونون عكس ذلك.

وللإجابة على الهدف الرابع المتضمن الكشف عن الفروق في سلوك العنف تبعاً لمتغير الجنس. أستخدم الاختبار التائي لعينتين مستقلتين وكانت النتائج كما هي معروضة في الجدول (١).

جدول (١) المتوسط الحسابي لانحراف المعياري وقيمة ت دلالة الفروق في سلوك العنف وفقاً لمتغير الجنس

الجنس	ن	المتوسط الفرضي	الانحراف	د. ح	قيمة (ت)	مستوى الدلالة عند (٠,٠١)
ذكر	95	35.021	5.58	194	4.99	دال
أنثى	101	31.44	4.44			

يتبين من النتائج المعروضة في الجدول (٤) أن المتوسط الحسابي لدرجات عينة الذكور بلغ (٣٥,٢١) في حين بلغ المتوسط الحسابي لعينة الإناث (٣١,٤٤) وهو أدنى من المتوسط الحسابي لعينة الذكور وهذا الفرق دال عند مستوى (٠,٠١) مما يعني أن سلوك العنف لدى طالبات المرحلة الثانوية في تعز كان أقل مستوى منه عند الذكور وهذه نتيجة طبيعية حيث أن الذكور في معظم المجتمعات يميلون للعنف أكثر من الإناث وذلك بسبب ما يطلبه منهم المجتمع وكذا العادات والأعراف والتقاليد السائدة والتي ترى أن من شيم الرجال ممارسة العنف أو استخدام القوة على عكس الإناث. وللإجابة على الهدف الخامس المتضمن الكشف عن العلاقة بين الاتجاه نحو حقوق الإنسان وسلوك العنف. فقد تم استخدام معامل بيرسون لإيجاد العلاقة حيث بلغت (-٠,٢٥) وهي دالة عند مستوى (٠,٠١) وهذا يعني أنه توجد علاقة سلبية بين الاتجاه نحو حقوق الإنسان والاتجاه نحو العنف فكلما ارتفع الوعي بحقوق الإنسان قل العنف والعكس فكلما قل الاتجاه نحو حقوق الإنسان زاد العنف وهي نتيجة طبيعة فعندما يشعر المواطن بأن حقوقه مصنونة وأنه سيحصل عليها بدون العنف فإنه لن يلجأ إلى العنف.

التوصيات:

- ١- يجب على وزارة التربية والتعليم نشر ثقافة حقوق الإنسان في صفوف الطلبة من خلال القيام بأنشطة التي تشجع على حقوق الإنسان.
- ٢- على وزارة التربية والتعليم إقامة الأسابيع الثقافية التي تبين أضرار العنف ونواجهه.
- ٣- على الأسرة القيام بدورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان ونبذ العنف .

المقترحات: يجب القيام بالأبحاث التالية

- ١- بناء برنامج إرشادي لمواجهة العنف لدى طلبة المرحلة الثانوية.
- ٢- بناء برنامج إرشادي لتنمية الوعي بحقوق الإنسان لدى طلبة المرحلة الثانوية.

المصادر: القرآن الكريم

- ١- أمين. أسامة (٢٠٠٣) الطالب شريك فعال في العملية التعليمية. مجلة المعرفة، عدد (١٠١) وزارة التربية والتعليم، السعودية.
- ٢- بودون، عبدالعزيز (٢٠٠٣) إستراتيجية التكفل بالأطفال ضحايا العنف، مجلة الطفولة والتنمية، ع (٩) مج (٣).
- ٣- بكر، علي عبد الحميد (٢٠٠٦) من العنف إلى المراجعة. قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة.
- ٤- ترينادي، أنطونيو، كانسا دو (١٩٩٨) الاتكالية التبادلية لحقوق الإنسان جميعاً - العقوبات والتحديات التي تعترض تنفيذها. المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد (١٥٨) اليونسكو.
- ٥- توماشفسكي، كاتارينا (١٩٩٨) حقوق المرأة: من خطر التفرقة إلى التخلص منها. المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد (١٥٨) اليونسكو.
- ٦- جيدنز، أنطوني (٢٠٠٢) بعيداً عن اليسار واليمين، عالم المعرفة، عدد (٢٨٦)، الكويت، ترجمة شوقي جلال.
- ٧- حسن، الحارث (٢٠٠٣) لماذا يلجأ الشباب إلى الرفض والتمرد والعنف. مجلة المعرفة، عدد (١٠١) وزارة التربية والتعليم، السعودية.
- ٨- زايد، أحمد (٢٠٠٦) العنف، المفهوم والأنماط والعوامل، قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة.
- ٩- سلامة، محمد بني (٢٠٠٧) حقوق الإنسان في الأردن: الواقع والمأمول. المستقبل العربي، لعدد (٣٣٩) مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

- ١٠- ساغوف، مارك (٢٠٠٦) تحرير الحيوان والأخلاق البيئية زواج باطل ..طلاق سريع) في الفلسفة البيئية. تحرير مايكل زيرمان. ترجمة معين شفيق رومية. عالم المعرفة. ع ٣٣٢. الجزء الأول. الكويت.
- ١١- سعد. أسعد نصيف (١٩٩٧) إعداد برنامج في اللعب الجماعي لتعديل السلوك اللاتوافقي لدى الأحداث الجانحين. رسالة ماجستير. معهد الدراسات العليا للطفولة. جامعة عين شمس.
- ١٢- سومبية، ايزابيل (٢٠٠٢) الإرهاب هل هو العنف الشامل. المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. العدد ١٧٤.
- ١٣- سليمين، جاك (٢٠٠٢) العنف المفرط هل نستطيع أن نفهمه. المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. عدد (١٧٤). اليونسكو.
- ١٤- سليمان، محمود صادق (٢٠٠٢) مشكلات الشباب الدوافع والمتغيرات . مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- ١٥- السيد وآخرون، عبد الحليم محمود (٢٠٠٣) علم النفس الاجتماعي المعاصر
- ١٦- السماك، محمد (٢٠٠٣) قيم الإسلام الحوار الانفتاح على العالم. مجلة المعرفة. عدد (١٠١) وزارة التربية والتعليم. السعودية.
- ١٧- طلعت، إبراهيم لطفى (٢٠٠١) الأسرة ومشكلات العنف عند الشباب في جامعة الإمارات. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- ١٨- علي أسعد وطفة (٢٠٠١) التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- ١٩- العليماء، محمد عبد الرحيم (٢٠٠٤). موقف الإسلام من الإرهاب. مؤتمر التسامح في الحضارة الإسلامية. وزارة الاوقاف . مصر.
- ٢٠- علي. عمر رفعت (٢٠٠١) العلاقة بين العنف الطلابي وبعض المتغيرات الاجتماعية لدى عينة من طلاب المدارس الثانوية. المؤتمر السنوي الثامن . مركز الإرشاد النفسي. جامعة عين شمس.
- ٢١- غانم، محمد حسن (١٩٩٨) رؤية عينة من المثقفين المصريين لظاهرة العنف دراسة سيكولوجية. مجلة علم النفس. عدد (٤٥).
- ٢٢- فايد. حسين (٢٠٠١) العدوان والاكنتاب. حورس الدولية للنشر والتوزيع الإسكندرية. ٢٣- العشموي، فوزية (٢٠٠٤). حقوق المرأة في الإسلام بين الحقيقة والإفتراء. مؤتمر التسامح في الحضارة الإسلامية. وزارة الاوقاف . مصر.

- ٢٤ - الغرابية، فيصل محمود (٢٠٠٧) مشكلات وقضايا أمام الشباب العربي. مجلة الطفولة العربية، العدد (٣٠) الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكويت
- ٢٥ - محمد، أبو زيد محمد (٢٠٠٣) المعتقد الدولي لثقافة السلام والأعنف. مجلة المعرفة، عدد (١٠١) وزارة التربية والتعليم، السعودية.
- ٢٦ - مرتضى، عبد الملك (٢٠٠٣) الحوار الوسيلة الأرقى لترسيخ ثقافة التسامح. مجلة المعرفة، عدد (١٠١) وزارة التربية والتعليم، السعودية.
- ٢٧ - الموسى، محمد خليل (٢٠٠٣) تكامل حقوق الإنسان في القانون الدولي والإقليمي المعاصر، عالم الفكر، العدد، ٤، المجلد، ٣١، الكويت.
- ٢٨ - مصطفى، عدنان ياسين (٢٠٠٢) الفقر والمشكلات الاجتماعية، الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية، المنعقدة في الفترة من ٢٢-٢٣ تشرين أول، بعنوان (الفقر والغنى في الوطن العربي)، بغداد.
- ٢٩ - المحجوبي، علي بن حسين (٢٠٠٣) حقوق الإنسان بين النظرية والواقع، عالم الفكر، العدد، ٤، المجلد، ٣١، الكويت.
- ٣٠ - الهيتي، هادي نعمان (٢٠٠٣) النزاعات المسلحة من تأثيراتها المباشرة في الأطفال إلى تأثيرات الفضائيات فيهم، مجلة الطفولة والتنمية، ع ٩، مج ٣.
- ٣١ - كاكو، ميتشيو، (٢٠٠١) رؤى مستقبلية، عالم المعرفة، عدد (٢٧٠) الكويت، ترجمة سعد الدين خرفان.
- ٣٢ - واطسن وهنري، رو برت واطسون وهنري كلاي ليند جرين (٢٠٠٤) سيكولوجية الطفل والمراهق، ترجمة داليا عزت مؤمن، مكتبة مد بولي، القاهرة.
- ٣٣ - أبو العمائم، هبه (وضع الأطفال في النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني، مجلة الطفولة والتنمية (ع ٩، مج ٣)، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة.
- ٣٤ - ديوى، جون (٢٠٠١) الفردية قديما وحديثا، ترجمة خيرى حماد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- ٣٥ - الارباني، رمزية (٢٠٠٥) العنف ضد النساء، مؤتمر حقوق المرأة، وزارة حقوق الإنسان، صنعاء.
- ٣٦ - الميلاد، زكي (٢٠٠٥) كيف يظهر العنف في سلوك الجماعات، مجلة التسامح، العدد، ١٠، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان.

- ٣٧-القاضي. محمد (٢٠٠٥) مظاهر العنف في المجتمع الماصر. التسامح. العدد. ١٠. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. سلطنة عمان.
- ٣٨- محمود. ماجدة حسين. احمد حسين (٢٠٠١) التطرف الديني وأثره على الرؤية الإقصائية في ضوء الفروق بين الجنسين. دراسات نفسية. مج ١١ ع ١. مصر.
- 93-Beck, A.T (1993). Cognitive Therapy: Past, Present, and Future. Journal of Consulting and Clinical Psychology, 61(2), 194-198
- 40-Bufacchi, V. (2005) 'Violence, Acts and Omissions'; in F. O'Murchadha (ed.), Understanding Violence: Philosophical Approaches to an Ubiquitous Phenomenon. London: Pluto, forthcoming.
- 41-Corey, G.(2000). theory and Practical of Counselling and Psychotherapy (6 th.ed) pratic Grove. CA: Brooks-Cole/ Wadsworth.
- 42-Coady, C. A. J. (1986) 'The Idea of Violence', Journal of Applied Philosophy, 3 (1), 3-19.
- 43-Duxbury, Joy. (2003). Testing a new tool: the management of aggression and violence attitude scale (MAVAS). Nurse Researcher; Vol. 10 Issue 4, p39, 14p, 1 graph.
- 44-Ellis, A. (1994) . Reason and Emotion in psychotherapy revised. Secaus, N): Birch Lane.
- 45-Harris, 1980; "the power of signs: gender, culture and the wild in the Bolivian, Cambridge: Cambridge University Press, 70-94.
- 46-Honderich, T. (1989) Violence for Equality. London: Routledge.
- 47-Honderich, T. (2002) After the Terror. Edinburgh: Edinburgh University Press.
- 48-Hornby, Garry (2002) Research Digest Counselling Psychology Quarterly;, Vol. 15 Issue 2, p217, 2p
- 49-Garver, N. (1973) 'What Violence Is', Philosophy for a New Generation. Second edition. New York: Macmillan, pp. 256-66.
- 50-Glover, Jonathan, (1977). "Causing Deaths and Saving Lives". London: Harmondsworth.
- 51-Riga, P. D. (1969). 'Violence: A Christian Perspective', Philosophy East and West, 19, 143-53.
- 52-Schwartz & Waldo (2003), Interpersonal Manifestations of Lifestyle: Individual Psychology Integrated with Interpersonal Theory. Journal of Mental Health Counselling; Vol. 25 Issue 2, p101, 11p.

- 53-Sharf R. (2000). Theories of psychotherapy and counselling: concepts and Case (2Th.ed) Pacific Grove. CA: Brooks-Cole/ Wadsworth.
- 54-Steger, M. (2003). Judging Nonviolence: The Dispute Between Realists and Idealists. London: Routledge.
- 55-Wade, F. C. (1971) 'Comments and Criticism on "On Violence" ', Journal of Philosophy, 68 (12), 369-77.
- 56-Waldenfels, B. (2000) 'Aporien der Gewalt', in M. Debag, A. Kapust and B.
- 57-Waldenfels, B. (2005) 'Violence as Violation' in F. O'Murchadha (ed.), Understanding Violence: Philosophical Approaches to an Ubiquitous Phenomenon. London: Pluto, forthcoming.

مقياس الاتجاه نحو حقوق الإنسان لطلبة المرحلة الثانوية.

الرقم	الفقرة	الرأي		
		دائماً	أحياناً	أبداً
١	أرى أن مدرستي مكان آمن.			
٢	نتلقى المعلومات والمعرفة من أساتذتنا بشكل متساوي.			
٣	نتلقى التشجيع من أساتذتنا.			
٤	نتلقى التوجيه والإرشاد من أساتذتنا كلما احتجنا إليه.			
٥	يعاملنا أساتذتنا بشكل متساوي.			
٦	لا يمارس ضدنا أي أعمال الحقوق الإنسان يطلب منه تغير سلوكه لأ سبب.			
٧	لا يسمح لأحد تجاوز حقوق الآخرين.			
٨	يهتم أساتذتنا بتنميتنا مهنياً وإنسانياً.			
٩	عندما تواجهنا مشكلات نحاول أساتذتنا مساعدتنا أساتذتنا في حل المشكلات التي تواجهنا.			
١٠	عند ما تنشأ بيننا خلافات نحاول حلها بشكل تعاوني لحل الخلافات بين الطلاب بشكل ودي وهادئ.			
١١	تتم العقوبة للجميع دون استثناء مجامله يتعرض الطلاب للعقوبات الجماعية.			
١٢	لا يتعرض أياً منا للتحقير أو التأديب دون سبب.			
١٣	الطالب المتهم منا بريء حتى تثبت إدانته.			
١٤	يحترم زملائي مكاني والأشياء الخاصة بي.			
١٥	يحترم المدرسة الطلاب جميعاً بغض النظر عن أي اعتبار.			
١٦	توفر لنا المدرسة حرية التعبير عن آرائنا دون خوف.			
١٧	يمكننا عمل نشرات ومجلات حائطيه دون خوف.			
١٨	لدينا الفرصة للمشاركة في الجمعيات والاحاديث الطلابية.			
١٩	توفر لنا المدرسة وقتاً للراحة أثناء الدراسة.			
٢٠	يمكننا أن نتواصل مع أساتذتنا دون تمييز.			
٢١	توفر لنا المدرسة بوفية متكاملة.			
٢٢	يمكننا إقامة علاقات صداقة مع زملائنا.			
٢٣	توفر لنا المدرسة ملعباً مناسباً.			
٢٤	توجد في المدرسة مكتبة تساعدنا على التعلم الذاتي			

أخي الطالب أختي الطالبة: يروم الباحث القيام ببحث حول ((الاتجاه نحو حقوق الإنسان وعلاقته بسلوك العنف لدى طلاب المرحلة الثانوية)) برجاء تكرمكم بالإجابة على فقرات المقياس المصدر لهذا الغرض علماً بأن المعلومات سوف تستخدم لأغراض البحث شاكرين ومقدرين تعاونكم. د/ أحمد الأميري.

الرقم	الفقرة	الرأي		
		دائماً	أحياناً	أبداً
١	علي أن أهاجم بعنف كل من يعترضني.			
٢	عندما أهاجم الآخرين لا أشعر بتأنيب الضمير.			
٣	أحدث مع الآخرين بلهجة عنيفة.			
٤	أرد على الآخرين بصوت عالٍ.			
٥	أرى أن الشخص القوي يحترمه الآخرون.			
٦	أعتقد أن هناك أشخاصاً يجب أن أعاقبهم.			
٧	أعتقد بصحة المثل القائل إن لم تكن ذنباً أكلتك الذئب.			
٨	أتابع أفلام العنف.			
٩	أتابع حوادث العنف في الصحف والمجلات.			
١٠	كثيراً ما أتشاجر مع زملائي في المدرسة.			
١١	أشعر بالارتياح عندما أروج إشاعات لنيل من زملائي.			
١٢	أحرص على مشاهدة أفلام المصارعة.			
١٣	ارتاح عندما أشاهد خصام ومشاجرة بين الزملاء.			
١٤	أهاجم من يعارضني في الرأي.			
١٥	أنتمي لشلة في الحارة كي نهاجم من يعتدي علينا.			
١٦	أعلق على كلام وحركات المدرسين بسخرية .			
١٧	أحاول إقناع الآخرين بأنني دائماً على حق.			
١٨	عندما اغضب اكسر الأشياء القريبة مني.			
١٩	أدافع عن أصدقائي.			